

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول العربية (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2013)

أ.جلولي نسيم(*)

أ.د. صوار يوسف(**)

الملخص

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية البحث في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 2000-2013 ، باستخدام تحليل الانحدار للسلاسل الزمنية المقطعية، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، حيث تم تقدير نموذج الآثار العشوائية، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج التحليل التجميعي، وأوضحت نتائج النماذج أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، كما أشارت النتائج كذلك إلى أن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قوي بالمقارنة بباقي محددات النمو الاقتصادي، نظرا لأن أغلبية دول العينة تعتمد اقتصاديتها بصفة أساسية على صادرات النفط، و أوضحت نتائج الدراسة كذلك أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مخزون رأسمال البشري و بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التطور المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية.

Abstract

This paper attempts to investigate the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on economic growth of Arab Countries over the period 2000-2013 using regression models of Panel Data Analysis, the models have been estimated by using instrumental variables and two-stage least squares, the results of Random effect model, Fixed effect model, and pooled regression model show that FDI has a negative and highly statistically significant effect on economic growth at significance level 1%, furthermore, our finding study shows that exports is more efficient than other determinant of GDP, this finding may be interpreted as the most of these economies depend on oil exports as a major source of revenues, our finding also indicates complementary positive impact between FDI and human capital, and between FDI and financial development on Arab's economic growth .

(**) أ.جلولي نسيم ، أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

(*) أ.د. صوار يوسف، أستاذ تعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د.مولاي طاهر ،سعيدة، الجزائر .

مقدمة:

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء، ولاسيما بعد الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، و أزمة منطقة اليورو والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، 08)، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية ارتفاعاً من 43 مليار دولار عام 2010 بمعدل 9.5% إلى 47.1 مليار دولار عام 2012، إلا أن قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع 76.3 مليار دولار عام 2009، و 96.3 مليار دولار عام 2008، ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و 2007، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.3 تريليون دولار، و 6.9% من إجمالي الدول النامية البالغ 680 مليار دولار (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013-2012، 13). وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً من 717.7 مليار دولار عام 2012 بمعدل 7% لتبلغ 766.9 مليار دولار عام 2013، ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3% من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، 13)، ووفق قاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر" التي أعدها مؤسسة الفايانانشيال تايمز يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7423 شركة بنسبة تصل إلى 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن 10 آلاف مشروع في المنطقة العربية و بنسبة تبلغ نحو 6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم و المقدرة بنحو 167 ألف مشروع و ذلك منذ عام 2003 و حتى ابريل 2014 (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، 14). لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة جدوى هذه التدفقات على النمو الاقتصادي للدول العربية، حيث قسمت الورقة إلى خمس مباحث، تمثل المبحث الأول في منهجية البحث، أما المبحث الثاني فتطرق إلى العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، بينما المبحث الثالث خصص للدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في العلاقة التجريبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، وجاء المبحث رابع لقياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على عينة من الدول العربية، وفي الأخير المبحث الخامس الذي تناول أهم الاستنتاجات ونتائج البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

-إشكالية البحث:

أجمعت العديد من الآراء على منافع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة، حيث أشارت البعض إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، و أكدت أخرى على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كبديل للتمويل، كما أشارت بعض الآراء إلى الآثار الخارجية المصاحبة له و التي تعود بالمنفعة على الدول المضيفة، كتحفيز الاستثمار المحلي، وتطوير المنتج المحلي، بالإضافة إلى ترقية الصادرات وتأهيل المورد البشري، وبناء على هذا و ذاك، جاءت إشكالية البحث و التي تقضي بالبحث في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية، وهل هذا التأثير هو إيجابي أم عكسي، بمعنى آخر هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة؟.

-نموذج الدراسة و متغيرات البحث :

بناء على دراسات سابقة بحثت في محددات النمو الاقتصادي، أخذنا في الاعتبار المتغيرات الأساسية التالية : (أ) الاستثمار المحلي، (ب) الاستهلاك الحكومي، (ت) الصادرات، (ث) أداء النظام المالي ، بالإضافة إلى (ج) الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي حدد هو الآخر بناء على الدراسات النظرية و التجريبية بالمتغيرات التالية: (أ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، (ب) سعر الصرف، (ت) الانفتاح التجاري، (ث) التضخم، (ج) التطور المالي، (ح) مستوى الموارد البشرية ، وتم إقصاء معدل الفائدة نظرا لعدم توفر معطياته، وبعتماد هذه المتغيرات، قدرنا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل).

-عينه البحث ومصادر جمع البيانات:

تتمثل عينة الدراسة في 12 دولة العربية التي توفرت فيهم البيانات خلال الفترة 2000-2013، وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، و الإمارات العربية المتحدة، وتم جمع البيانات من: قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

إن الأساس النظري للدراسات التجريبية للعلاقة بين FDI و النمو الاقتصادي يتم اشتقاقه من النماذج النيوكلاسيكية للنمو أو نماذج النمو الداخلي، ففي النماذج النيوكلاسيكية للنمو ينتج النمو من عاملين هما: التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة، وهذين العاملين يعالجا كمتغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النموذج، وطبقا لهذا النموذج يؤثر FDI على نمو الناتج في الأجل القصير فقط، حيث أنه في الأجل الطويل، وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن FDI سوف لا يكون له تأثير على معدل النمو

الاقتصادي، ويعني ذلك أن FDI سوف لا يكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية الذي من خلالها يؤثر FDI على النمو الاقتصادي، أما في نماذج النمو الداخلي، فإن الأثر الكلي الموجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين، أولهما، الأثر المباشر الموجب، وثانيهما، الأثر غير المباشر الموجب، ويتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية، بينما يتحقق الأثر غير المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل و رأس المال في هذه الدول، وتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب FDI من خلال أربع قنوات: (1) قناة المنافسة من خلال استحداث الشركات الوطنية قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيات الحديثة المطبقة من طرف الشركات الأجنبية، (2) قناة التدريب، من خلال تحديث رصيد رأس المال البشري، (3) قناة التقليد، من خلال قيام الشركات الوطنية بتقليد التكنولوجيات أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية، (4) قناة الروابط، من خلال الروابط الأمامية، أي علاقة الشركات الأجنبية بعملائها من الشركات الوطنية، و الروابط الخلفية، أي علاقة الشركات الأجنبية مع مورديها من الشركات الوطنية (الشوريجي، 2005، 259-263)، و افترض Findlay (1978) أن FDI يزيد من معدل التقدم التقني لدى الدول المضيفة له من خلال أثر عدوى التكنولوجيا المتطورة و الممارسات الإدارية المستعملة من طرف الشركات الأجنبية، وأضاف Wang (1990) هذه الفرضية على إطار النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي، بافتراض أن الزيادة في المعرفة (التكنولوجيا) المطبقة في العملية الإنتاجية تتحدد كدالة في FDI (Borensztein, et., al, 1998, 116) و أكد Romer (1993) على دور FDI في نقل و تحويل التكنولوجيا، حيث أشار إلى أن أسرع و أنجع طريقة لتقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول تكون عبر FDI للحد من فقر الدول المضيفة، و الدور المتوقع لـ FDI في عملية النمو كناقل للتكنولوجيا، حظي بتأييد كل من Solow (1956) و Easterly and Levine (2001) و Caselli's (2004) و التي أظهرت أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل يكون من خلال التقدم التكنولوجي. وليست كل الدراسات التجريبية تؤيد الفرضية التي تقضي أن FDI يلعب دور إيجابي في تحويل التكنولوجيا، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد Haddad and Harrison (1993) على المغرب و Aitken and Harrison (1999) على فنزويلا، و Djankó and Hoekman (2000) على جمهورية التشيك، ودراسة Konings على بولندا و بلغاريا، حيث فشلت هذه الدراسات في إيجاد أدلة ميدانية أو تجريبية تشير إلى وجود اتساع الفائدة من التكنولوجيا المحولة من خلال FDI، أو إثبات إمكانية استفادة الدول المضيفة من FDI (Roy, et., al, 2006, 02).

وتوجد بعض الدراسات التجريبية التي بحثت في فشل الدول المضيفة في الاستفادة من التكنولوجيا المحولة من خلال FDI ، ويعود هذا الفشل حسب بعض الدراسات إلى مستوى الرأس المال البشري المتاح بالدول المضيفة، ومن بين هذه

الدراسات نجد دراسة (Borensztein, et., al, 1998) حيث أشار إلى أن FDI يعتبر محرك التكنولوجيا الحديثة، ولهذا، يتطلب الاستفادة من FDI تدريب القوى العاملة حتى تكون مؤهلة لتبني التكنولوجيا المحولة، كما بين أن FDI له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و حجم هذا التأثير يعتمد على مخزون رأس المال البشري المتاح بالدول المضيفة، و أكدت نتائج معادلات الانحدار غير مرتبطة ظاهريا (SUR) التي شملت 69 دولة نامية أن الدول التي تتوفر على مخزون رأس مال بشري كافٍ يمكن لها أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عكس الدول التي تتوفر على مخزون رأس مال بشري ضعيف، حيث يكون تأثير FDI على نموها الاقتصادي سلباً.

ومن جهة أخرى أشار (Balasubramanyan, et., al, 1996) إلى دور السياسات الخارجية المتبعة من طرف الدول المضيفة في التأثير الإيجابي لـ FDI على النمو الاقتصادي للدول المضيفة، من خلال دراسة شملت 46 دولة نامية تختلف فيما بينها في نظام سياسات التجارة الخارجية، خلال الفترة 1970-1985، و بالاعتماد على فرضية Bhagwati (1978) التي تقضي بأن تدفقات FDI تقف على ما إذا كانت الدول المضيفة تتبع سياسة تشجيع الصادرات (EP) (*) أو سياسة إحلال الواردات (IS) (**). من خلال إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، و حسب نتائج الدراسة القياسية، فإن FDI يؤثر بقوة على النمو الاقتصادي للدول المضيفة التي تتبع إستراتيجية (EP) مقارنة بتلك التي تتبع إستراتيجية (IS).

وبمقارنة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، أوضح De Gregorio (1992) بأن الزيادة في الاستثمار المحلي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 0.1% إلى 0.2% سنوياً، بينما إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس النسبة، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 0.6% سنوياً، أي ما يعادل 3 أضعاف الزيادة الناتجة عن الاستثمار المحلي، بناءً على دراسته لمحددات النمو الاقتصادي بدول أمريكا اللاتينية أثناء الفترة 1950-1985 (De Gregorio, 2003, 06).

(*)Export Promoting..

(**)Import Substituting..

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث

بحث (Selim, 2010) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP ، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي $\frac{FDI}{GDP}$ بدول شمال إفريقيا وهي : مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، و المغرب، خلال الفترة 1970-2007، باستخدام سببية Granger و نموذج تصحيح الخطأ VECM بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك لـ Johansen بين المتغيرين، ونموذج الانحدار الذاتي VAR في غياب تكامل مشترك لـ Johansen بين المتغيرين، وأوضحت نتائج سببية Granger أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من FDI إلى GDP في حالة مصر، ليبيا، و السودان، أما في الجزائر، المغرب و تونس، لا توجد بهم سببية Granger بين FDI و GDP.

وفي دراسة أخرى أعدها (Sghaier, et., al, 2013) باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من 1980-2011، بكل من تونس، المغرب، الجزائر و مصر، حيث قام الباحثون بدراسة تأثير FDI على GDP، ووجدوا أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا بكافة الدول، بعد ذلك، أعادوا إجراء تأثير FDI على GDP بإضافة مؤشرات التطور المالي، أظهرت النتائج أن الدول التي تتمتع بنظام مالي متطور يمكن لها أن تستفيد أكثر من إيجابيات تدفقات FDI. حيث أشارت النتائج إلى قوة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، و الناتج المحلي الإجمالي، و أكدت معنوية و إيجابية معامل FDI، بالإضافة إلى معنوية و إيجابية تأثير مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي، مما يؤكد حسب الباحثون أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، بمعنى، أنه يمكن أن يكون لـ FDI تأثير إيجابي على GDP فقط في الدول المضيفة التي يكون بها التطور المالي قد وصل إلى مستوى حد معين، وفي جزء آخر من الدراسة أشار الباحثون إلى أن النتائج أظهرت أن معامل الاستثمار المحلي يفوق معامل الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يشير حسب الباحثون أن الاستثمار المحلي أكثر إنتاجية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول محل الدراسة.

وقام (Hassen, et., al, 2012) بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على الناتج الحقيقي المحلي الإجمالي GDP بإجراء اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ على بيانات سلسلة زمنية من 1975 إلى 2009، مع الأخذ بالاعتبار متغيرات تفسيرية أخرى، واستنتج الباحثون أنه توجد علاقة تكامل مشترك لـ Johansen بين المتغيرات قيد الدراسة، و بتقدير النموذج على المدى الطويل و على المدى القصير، تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي بتونس على المدى القصير و البعيد.

وفي السودان بحث (Arabi, 2014) في العلاقة بين FDI و GDP والانفتاح التجاري OTR، أثناء الفترة 1972-2011، باستخدام التكامل المشترك المتعدد لـ Johansen وسببية Granger لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، و أظهرت نتائج اختبار Johansen أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين ثلاث متغيرات قيد الدراسة، كما أظهرت نتائج سببية Granger وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من FDI نحو GDP و OTR،

و أخرى تتجه من GDP نحو OTR. و في جزء آخر من نفس الدراسة، استعمل الباحث منهجية التكامل المشترك للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للبحث في العلاقة الديناميكية على المدى القصير وعلى المدى الطويل بين FDI و GDP و OTR ، ودلت النتائج على وجود علاقة إيجابية على المدى القصير والطويل بين متغيرات البحث، مما يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية النمو الاقتصادي. وفي دراسة أخرى أجراها نفس الباحث (Arabi, 2014) على السودان و أثناء نفس الفترة، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بين FDI و GDP والحساب الجاري CA، وبينت النتائج أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات.

وأجرى (Hussein, 2009) تحليل الانحدار بين FDI و GDP على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لدول مجلس التعاون الخليجي GCC (*) وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، الكويت، والبحرين، خلال الفترة 1996-2005، حيث أظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى معنوية وإيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول العينة، لكن و حسب الباحث يبقى هذا التأثير ضعيف بالنظر إلى قيمة معامل الانحدار و الذي بلغ 0.383.

وفي دراسة أخرى أجراها (Alkhasawneh, 2013) في قطر، خلال الفترة 1970-2010، هدف من خلالها إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر-نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي- و النمو الاقتصادي - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي-، باستخدام بعض الاختبارات القياسية كتقنية التكامل المشترك Johansen، و سببية Granger ، وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين، كما أشارت سببية Granger إلى علاقة سببية في اتجاه متبادل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر و النمو الاقتصادي القطري، و أشارت نتائج البحث كذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير.

وهدف (Al Obaid, 2014) إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما بالمملكة العربية السعودية أثناء الفترة 1985-2012، باعتماد المتغيرات التالية: (1) GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (2) K: إجمالي مخزون رأس المال، (3) KFDI: تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر، (4) LF: القوى العاملة، (5) EX: الصادرات، و أشارت نتائج سببية Granger إلى أنه توجد علاقة سببية في اتجاه متبادل بين GDP و K، بين GDP و EX، بين GDP و LF، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية في اتجاه متبادل بين GDP و KFDI، لكن تأثير GDP على KFDI قوي مقارنة بتأثير KFDI على GDP، وأوضح تحليل الانحدار أن استثمار 1 ريال سعودي ينتج عنه عائد يقدر بـ 15.58 ريال سعودي.

(*) Gulf Cooperation Council .

وهدف (Nicet-Chenaf, et al, 2009) من خلال ورقة بحثية إلى دراسة القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر FDI على GDP، بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على تدفقات FDI و كذلك دراسة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي لـ 7 دول من دول MENA، أثناء الفترة 1975-2004 بناء على نموذج المعادلات الهيكلية، وبناء على اختبار Hausman تم تقدير نموذج الآثار الثابتة لنظام المعادلات الهيكلية، و أوضحت نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين أن FDI لا يؤثر على GDP بطريقة مباشرة و إنما له تأثير غير مباشر على GDP من خلال تأثيره المباشر على كل من الصادرات و الرأس المال البشري، باعتبار أنهما وجد كلاهما من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي من خلال هذا النموذج، هذا يعني أنه، من أجل أن يكون لتدفقات FDI تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي، يتطلب أن يتوفر لدى الدول المضيفة مستوى معين من الرأس المال البشري المؤهل، و أن تفتح المجال وترفع العوائق أمام التجارة الدولية، لأن ذلك سيساعد هذه الدول على استقطاب تدفقات FDI، باعتبار أن كلا من الصادرات و الرأس المال البشري يعتبران من المحددات الرئيسية لجذب هذه التدفقات من جهة، و كلاهما تساهم في التأثير الإيجابي لـ FDI على GDP من جهة أخرى، و تبين من خلال النتائج أن التأثير غير المباشر لـ FDI على GDP من خلال الرأس المال البشري قوي مقارنة بتأثيره من خلال الصادرات.

ودرس (Ahmadi, et al., 2011) العلاقة السببية بين كل من GDP FDI و Export في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط MENA، خلال الفترة 1970-2008، باستخدام تحليل سببية متجه الانحدار الذاتي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (*) لنموذج الآثار الثابتة FEM الذي اختاره اختبار Hausman، وباعتماد على تقديرات طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية LSDV (*)، بالإضافة إلى إجراء اختبار WALD على معاملات النماذج الثلاث، ولقد أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة سببية متداخلة في اتجاه متبادل بين المتغيرات الثلاث.

كما بحث (Nahidi, et al., 2014) في العلاقة السببية بين LFDI و LGDP، و درجة الانفتاح التجاري LOPEN أثناء الفترة 2005-2010، و توصل الباحث باعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بعد إجراء اختبار Lyme-Hausman إلى أن لـ FDI تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي بدول MENA، حيث زيادة FDI بـ 1% تؤدي إلى زيادة GDP بـ 0.03%.

وفي دراسة أخرى تبحث عن العلاقة الثلاثية بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، مخزون الرأس المال المحلي K، والناتج المحلي الإجمالي GDP، من إعداد (Omri, et al., 2014) على 13 دولة من دول MENA، باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية وتقديرات طريقة العزوم المعممة على بيانات سلسلة زمنية مقطعية من 1990 إلى 2010، وبناء على نتائج تبين أنه: 1/ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، 2/ توجد

(*) Panel DATA VAR Causality Analysis .

(*) Least Squares Dummy Variables.

علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي،^{3/} توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الاستثمار المحلي، بينما هدفت دراسة (Mehrra,et al.,2015) إلى البحث في العلاقة السببية بين FDI و GDP خلال الفترة 1970-2010 بدول MENA، وباستخدام تقنية التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، وبينت النتائج أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين FDI و GDP، وباستخدام سببية Granger أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية قوية تتجه من GDP إلى FDI، ولكن لا يوجد تأثير متبادل من FDI نحو GDP في دول MENA.

المبحث الرابع: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول العربية

أوضحت بعض الدراسات أنه من بين محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية هو مستوى معدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف، وأشارت أخرى إلى معدل الناتج المحلي للفرد له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني، أنه بهذه الدول، يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال دراسات واسعة قامت بها الغرفة الأمريكية في الولايات المتحدة عن شركاء الأعضاء بها، تبحث فيها عن المعايير التي تبحث عنها الشركات متعددة الجنسيات عند تقييمها لبلد أجنبي كموقع أو مقصد استثماري لها، ولخص (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004) هذه المعايير كما يلي: (أ) خصائص السوق المحلي، وتمثل في حجم السوق المحلي و القدرة الشرائية الخاصة بالسكان، (ب) القوى العاملة، إن معدلات الأجور ليست وحدها العامل المحدد لجاذبية القوى العاملة بالنسبة للمستثمر، فالمستثمرون ينظرون كذلك إلى نوعية التعليم في البلد المضيف نظراً لأنه من السهل تدريب العمال الذين يحظون بمستوى تعليمي جيد بل ويمكن هؤلاء الوصول إلى ذروة إنتاجهم في وقت أقل عما هو الحال مع العمال الذين لم يحظوا بنفس المستوى العالي من التعليم، (ج) مخاطر العملة، وأضاف (ديري، 2011، 161-162)، أنه من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر توفر الدول المضيفة على الاستقرار الاقتصادي، ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار و من أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار نجد عناصر الاقتصاد الكلي و تتمثل في توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة. وبناء على ما سبق، تم بناء نموذج الدراسة من الشكل التالي:

$$\ln GDP = f(\ln GCE, \ln GCF, \ln Dev, \ln FDI, \ln Exports, \ln H * \ln FDI, \ln FDI * \ln Opns, \ln FDI * \ln DevF,) \dots (1)$$

$$\ln FDI = f(\ln percapita, \ln Currency, \ln Opns , \ln CPI , \ln DevFin , \ln H) \dots (2)$$

حيث اعتمدنا في بحثنا عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي للدول العربية ، على إدخال متغيرات مساعدة تمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على الدراسات السابقة، حيث :

(1) *percapita*: تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،

(2) *Currency* : يمثل سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي،

(3) *Opns* درجة الانفتاح التجاري،

(4) *CPI* في إشارة إلى التضخم،

(5) *DevFin*: المطلوبات من القطاع الخاص للتعبير على تطور النظام المالي،

(6) *H*: عدد البحوث العلمية المنشورة للتعبير عن مخزون رأس المال البشري، أما محددات النمو الاقتصادي فاعتمادنا على :

(1) *GCE* : نفقات الاستهلاك الحكومي، (2) *FDI*: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، (3) *Exports*: الصادرات بالإضافة التطور النظام المالي (4) *DevFin* و (5) *GCF* : إجمالي تكوين رأس المال للإشارة إلى الاستثمار المحلي ، والمتغير التفاعلي بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر (6) $\ln H * \ln FDI$ ، و المتغير التفاعلي بين درجة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر (7) $\ln FDI * \ln Opns$ ، بالإضافة إلى التفاعل بين الاستثمار الأجنبي البشري و التطور المالي (8) $\ln FDI * \ln DevF$ ، و *GDP* يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي.

وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية(*) ، وهي :

(1) نموذج الآثار العشوائية(**) ،

(2) نموذج الآثار الثابتة (***)،

(3) نموذج الانحدار التجميعي (****)

ون نتائج التقدير موضحة في الجدول (1):

(*)Instrumental Variables and two-stage Least Squares for panel data models.

(**)Random effect-2SLS.

(***)Fixed effect-2SLS.

(****)Pooled regression-2SLS.

الجدول رقم (01): تقديرات المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية

VARIABLES	1:(REM/ G-2SLS) lnGDP	2:(FEM/ W-2SLS) lnGDP	3:(Pooled/ P-2SLS) lnGDP
Ln(FDI)	-0.0797*** (0.0106)	-0.0689*** (0.0107)	-0.174*** (0.0129)
Ln(GCE)	0.0817*** (0.0212)	0.0983*** (0.0212)	-0.0658*** (0.0242)
Ln(GCF)	0.177*** (0.0158)	0.174*** (0.0155)	0.220*** (0.0204)
Ln(Expo)	0.640*** (0.0197)	0.652*** (0.0197)	0.614*** (0.0257)
Ln(FDI)*Ln(H)	0.00423*** (0.00109)	0.00312*** (0.00118)	0.00687*** (0.000897)
Ln(FDI)*Ln(Dev)	0.00585*** (0.00100)	0.00515*** (0.000987)	0.0142*** (0.00124)
Ln(FDI)*Ln(opns)	-0.0782*** (0.00284)	-0.0799*** (0.00284)	-0.0705*** (0.00310)
Constant	1.422*** (0.156)	1.179*** (0.168)	2.665*** (0.117)
Observations	168	168	168
R-squared			0.995
Number of ID	12	12	

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: نتائج برنامج stata.v.13

حيث يمثل الانحدار (1) تقديرات نموذج الآثار العشوائية، و الانحدار (2) نموذج الآثار الثابتة، و الانحدار (3) نموذج الانحدار التجميعي، و فيما يلي نتائج التقدير:

1/ نموذج الآثار العشوائية:

أظهرت نتائج نموذج الآثار العشوائية REM إلى أن كل معاملات الانحدار معنوية إحصائياً عند مستوى 1%، ومن خلال تقديرات هذا النموذج يتضح أن لكل من الإنفاق الحكومي GCE ، الاستثمار المحلي GCF ، و الصادرات Expo تأثير إيجابي و معنوي إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي GDP، حيث إذا ارتفع GCE بـ 1%، يرتفع GDP بـ 8.17%، وإذا ارتفع GCF بـ 1%، يرتفع GDP بـ 17.7%، و إذا ارتفعت Expo بـ 1% يرتفع GDP بـ 64%، بينما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على الناتج المحلي الإجمالي فهو سلبي و معنوي إحصائياً، حيث إذا ارتفع FDI بـ 1% ينخفض GDP بـ 7.97%، و إذا ارتفع مخزون رأس المال H بـ 1%، ينخفض التأثير السلبي لـ FDI و يصبح إيجابياً بـ 0.423%، بمعنى آخر يتحول تأثير FDI من سلبي إلى إيجابي عندما يفوق معدل التغير في H عتبة 18.84%، في حين إذا ارتفع أداء التطور المالي Dev بـ 1%، يرتفع التأثير الإيجابي لـ FDI على GDP بـ 0.585%، ويعني ذلك، أن

التطور المالي يحفز التأثير الإيجابي لـ FDI على GDP ، إذا زاد معدل التغير في الأداء المالي عتبة 13.62%، ويؤثر الانفتاح التجاري opns سلباً على التأثير الإيجابي لـ FDI على GDP ، بمعنى آخر، يمكن أن نرجع التأثير السلبي لـ FDI إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، حيث إذا ارتفع opns بـ 1%، يرتفع التأثير السلبي لـ FDI بـ 7.82%.

2/ نموذج الآثار الثابتة:

تشير نتائج نموذج الآثار الثابتة FEM إلى معنوية كل معاملات المتغيرات المفسرة عند مستوى 1%، ولقد أظهرت أن لكل من الإنفاق الحكومي، والاستثمار المحلي، بالإضافة إلى الصادرات تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي لدول العينة، حيث إذا ارتفع GCE بـ 1%، يرتفع GDP بـ 9.83%، وإذا ارتفع GCF بـ 1%، يرتفع GDP بـ 17.4%، بينما إذا ارتفع Expo بـ 1%، يرتفع GDP بـ 65.2%، بينما أشارت نتائج نموذج FEM إلى أن لـ FDI تأثير سلبي ومعنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع FDI بـ 1%، ينخفض GDP بـ 6.89%، وتزداد سلبية هذا التأثير بـ 7.99%، إذا ارتفعت درجة الانفتاح التجاري بـ 1%، ولكي يؤثر FDI على GDP إيجابياً يتطلب أن يفوق معدل التغير في مخزون رأس المال البشري حد قدره 22.08%، أو أن يفوق معدل التغير في الأداء المالي حد قدره 13.37%.

3/ نموذج الانحدار التجميعي:

أوضحت نتائج P-2SLS معنوية كل معاملات النموذج عند مستوى 1%، وأشارت إلى أن الاستثمار المحلي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي بحيث إذا ارتفع GCF بـ 1%، يرتفع GDP بـ 22%، كما أشارت إلى أن الصادرات تؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفع Expo بـ 1%، يرتفع GDP بـ 61.4%، بينما أظهرت النتائج أن للإنفاق الحكومي تأثير سلبي على GDP ، حيث إذا ارتفع GCE بـ 1%، ينخفض GDP بـ 6.58%، ولقد أظهرت كذلك أن استثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في دول العينة حيث إذا ارتفع FDI بـ 1%، ينخفض GDP بـ 17.4%، ويزداد هذا التأثير السلبي بـ 7.05% إذا ارتفعت درجة الانفتاح التجاري بـ 1%، ويمكن أن يكون لـ FDI تأثير إيجابي على GDP ، إذا فاق معدل التغير في قيمة قدرها 25.32%، كما يبدأ التأثير الإيجابي لـ FDI ، إذا ازداد معدل التغير في التطور المالي قيمة قدرها 12.25%.

و لاختيار بين نتائج النماذج الثلاث سنجري اختبار مضاعف Lagrange المقترح من طرف (Breush-Pagan, 1979)، ونتائجه مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : نتائج اختبار (Breush-Pagan, 1979)

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
NGDPUSD	.2111769	.4595398
e	.0002418	.0155506
u	.0012873	.0358792

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 319.31
 Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر: برنامج stata.v.13

حيث يساعدنا الاختبار المبين في الجدول رقم (02) على الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج الانحدار التجميعي، و بما أن القيمة الاحتمالية المحسوبة أقل من 5%، فيمكن رفض فرضية العدم التي تشير إلى غياب التأثيرات الخاصة بالأفراد، بمعنى نختار نموذج الآثار العشوائية بدلا من نموذج الانحدار التجميعي. ويبقى لنا الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج الآثار الثابتة، ومن أجل ذلك قمنا بإجراء اختبار Hausman-Test، و أشارت نتائجه باستخدام برنامج STATA إلى أنه لا يوجد اختلاف بين النموذجين، بمعنى يمكن الأخذ بنتائج النموذجين باعتبارها متقاربة.

المبحث الخامس: أهم نتائج الدراسة

بخصوص الدراسات التجريبية السابقة التي أخذت الدول العربية كعينة لها، أوضحت بعض الدراسات أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي و التطور المالي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي بها، بمعنى، أنه يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بالدول التي يكون بها التطور المالي قد وصل إلى مستوى حد معين من التطور، وأشارت أخرى، إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على صادرات بعض الدول العربية المضيفة، بينما أظهرت البعض وجود علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير ضعيف في حين أشارت بعض البحوث العلمية إلى أن له تأثير على النمو الاقتصادي بالدول العربية وهذا التأثير يكون في بعض الدول على المدى القصير و في أخرى على المدى الطويل، و أوضحت أخرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر عكسيا على الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية.

كما أوضحت بعض الدراسات أن عدم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد لبعض الدول العربية يمكن أن يرجع إلى أن هذه الدول لم تستقبل كمية كافية من التدفقات ، وأشارت أخرى، إلى أنه من أجل أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على الناتج المحلي للدول العربية، يتطلب أن يتوفر لديها مستوى معين من

رأس المال البشري المؤهل، و أن ترفع العوائق أمام التجارة الخارجية، لأن ذلك سيساعد هذه الدول على استقطاب المزيد من التدفقات، باعتبار أن كلا من الصادرات و الرأس المال البشري يعتبران من المحددات الرئيسية لجذب هذه التدفقات من جهة، و كلاهما تساهم في التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

أما بخصوص نتائج دراستنا التجريبية، فنرد ما يلي:

- 1- أوضحت نتائج النماذج الثلاث معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية.
- 2- أظهرت نتائج نموذج الآثار العشوائية، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الانحدار التجميعي أن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قوي بالمقارنة بباقي محددات النمو الاقتصادي، حيث بلغت معاملات الصادرات في النماذج الثلاث: 0.64، 0.652، 0.614 على التوالي، وهذا راجع إلى أغلبية الدول قيد الدراسة تعتمد في صادراتها بصفة أساسية على الصادرات النفطية.
- 3- كشفت نتائج النماذج الثلاث إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي للدول محل الدراسة سلبى ومعنوي إحصائياً، كما أظهرت أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتطلب مستوى معين من مخزون رأس المال البشري، الأداء المالي، و درجة الانفتاح التجاري.
- 4- أوضحت النتائج أن، التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري، والتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التطور المالي ، يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، بينما يؤثر التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح التجاري سلباً على النمو الاقتصادي بدول محل الدراسة.
- 5- بينت نتائج الاختبار التشخيصية أنه يمكننا الأخذ بنتائج كل من نموذج الآثار العشوائية أو نتائج نموذج الآثار الثابتة.

قائمة المراجع:

1/ باللغة العربية:

1. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012-2013.
2. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014.
3. ديري زاهد محمد، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. الشوريجي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول " إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، 14 و 15 نوفمبر، 2005، فندق الأوراسي، الجزائر.
5. مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 2004.

2/ باللغة الأجنبية:

6. Ahmadi,R.,and Ghanbarzadeh,M.(2011),“FDI,Exports and Economic Growth: Evidence from MENA Region”,*Middle-East Journal of Scientific Research*, Vol.10 , No.02,pp:174-182.
7. Al Obaid,H.M.(2014),“The Relationship and Direction of Causality between FDI and Economic Growth in Saudi Arabia”, proceedings of 25th International Business Research Conference, 13-14 January, Taj Hotel, Cape Town,South Africa.
8. Alkhasawneh,M.F.(2013),“The Granger Causality Relationship between Foreign Direct Investment(FDI) and Economic Development in state of Qatar”,*Applied Mathematics & Information Sciences*,Vol.7,No.5,pp:1767-1771.
9. Arabi,A.M.K.(2014),“The Impact of Foreign Direct Investment FDI and Real GDP on Current Account:Empirical Evidence from Sudan 1972-2011”, *International Journal of Business and Social Science*,Vol.5,No.8(1),pp:109-116.
10. _____,“Foreign Direct Investment, Openness and Economic Growth: empirical Evidence from Sudan 1972-2011”,*Journal of American Science*, Vol.10,Issue.9,pp:30-35.
11. Balasubramanyam,V.N.,Salisu,M.,and Sapsford,D.(1996),“Foreign Direct Investment and Growth in EP and IS countries”,*The Economic Journal*,106,pp: 92-105.
12. Borensztein,E.,De Gregorio,J.,Lee,J-W.(1998), “How does Foreign Direct Investment affect Economic Growth ? ”, *Journal of International Economics*,45,pp: 115-135.
13. De Gregorio,J.(1992), “Economic Growth in Latin America”, *Journal of Development Economics*,39,pp:59-84.
14. _____.(2003), “The Role of Foreign Direct Investment and Natural Resources in Economic Development, Working paper N.196, the 13th World Congress of the International Association,Lisbon,Portugal.
15. Hassen,S.,and Ochi,A.(2012), “Foreign Direct Investment and Economic Growth: an approach in terms of cointegration for the case of Tunisia”,*Journal of Applied Finance & Banking*,Vol.2,No.04,pp:193-207.

16. Hussein,M.A.(2009),“Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries”, *International Review of Business Research Papers*,Vol.5,No.3,pp:362-376.
17. Mehrara,M.,and Musai,M.(2015),“The effect of FDI on Economic Growth in MENA Region”,*International Journal of Applied Economic Studies*,Vol.3,Issue.1, pp:11-16.
18. Nahidi,M.M.,and Badri,A.K.(2014),“The Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth”,*International Journal of Management,Accounting and Economics*,Vol.1,No.02,pp:176-185.
19. Nicet-Chenaf,D.,and Rougier,E.(2009),“FDI and Growth: A new look at a still puzzling issue”,*Cahiers du GREThA*,N.2009-13.
20. Omri,A.,and Kahouli,B.(2014),“The Nexus among Foreign Investment ,Domestic Capital and Economic Growth:Empirical Evidence from MENA region”,*Research in Economics*,Vol.68,pp:257-263.
21. Roy,A.G.,and Hendrik,F.(2006),“Foreign Direct Investment and Economic Growth: a Time Series Approach”,*Global Economy Journal*,Vol.6,Issue.1.
22. Selim,E.(2010),“FDI Inward flows to North African Countries”,*Al Nahda*,Vol.11, No.3,pp:01-30.
23. Sghaier,I.M.,and Abida,Z.(2013),“Foreign Direct Investment, Financial Develop- ment and Economic Growth:empirical evidence from North African Countries”, *Journal of International and Global Economic Studies*,6(1),pp:01-13.